

هل يضمّر المستقبل ما هو أسوأ؟

تقرير رحلة لجمع شهادات من الميدان

مخاطر استمرار الفظائع
الجماعية في سوريا



UNITED STATES
HOLOCAUST
MEMORIAL
MUSEUM

SIMON-SKJODT CENTER
FOR THE PREVENTION OF GENOCIDE

يتولى مركز 'سايمون - سكوت' لمنع أعمال الإبادة الجماعية التابع لمتحف ذكرى الهولوكوست بالولايات المتحدة الأمريكية العمل الذي يقوم به المتحف من أجل منع أعمال الإبادة الجماعية وما يتصل بها من جرائم ضد الإنسانية. ويكرس مركز 'سايمون - سكوت' جهوده لتحفيز التحرك العالمي في الوقت المناسب لمنع أعمال الإبادة الجماعية، وتعبئة رد الفعل الدولي للتصدي لتلك الأعمال عند حدوثها. ويتمثل هدفنا في أن نجعل من منع أعمال الإبادة الجماعية أولوية أساسية من أولويات السياسة الخارجية للقادة في جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال برنامج متعدد الجوانب يشمل إجراء البحوث والتنقيف والتواصل مع الجمهور. ونحن نعمل من أجل تزويد القائمين على اتخاذ القرارات، بما يشمل في المقام الأول المسؤولين في الولايات المتحدة ولكن يمتد أيضًا إلى الحكومات والمؤسسات الأخرى، بالمعارف والأدوات وأشكال الدعم المؤسسي اللازمة لمنع أعمال الإبادة الجماعية وما يتصل بها من جرائم ضد الإنسانية، أو لوضع حد لتلك الأعمال والجرائم عند الاقتضاء. ويمكنكم الاطلاع على المزيد [باللغة الإنكليزية] عبر الرابط:

[.ushmm.org/genocide](http://ushmm.org/genocide)

وتُعدُّ الرحلات الرامية لجمع 'شهادات من الميدان' (Bearing Witness) أداة أساسية في تنفيذ المهمة المنوطة بمركز 'سايمون - سكوت'، ألا وهي حشد العمل الدولي من أجل منع وقوع الفظائع الجماعية. وتهدف هذه الرحلات إلى تسليط الضوء على ما يتصل بالفظائع الجماعية، سواء التي وقعت بالفعل أو التي يُحتمل وقوعها، من عوامل خطر ومؤشرات تحذيرية وأثار لاحقة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الهدف من رحلات تقصي الحقائق من هذا النوع هو إعلاء صوت من يواجهون الاضطهاد ومن هم أشدُّ تضرُّرًا من العنف وإبراز التجارب التي يمرون بها. ويتشرف مركز 'سايمون - سكوت' بالعمل الذي يقوم به من أجل إطلاع القائمين على وضع السياسات في مختلف أنحاء العالم على تجارب الجماعات المعرّضة لخطر الفظائع الجماعية وعلى مطالب تلك الجماعات. وقد شملت الرحلات التي سبق القيام بها لجمع 'شهادات من الميدان' بلدانًا منها العراق وبورما والأردن وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويؤدُّ مركز 'سايمون - سكوت' أن يتقدَّم بالشكر إلى السوريين والسوريات الذين وافقوا على إجراء المقابلات معهم من أجل إعداد هذا التقرير وتعاونوا مع المتحف على مر السنوات. ويتقدَّم العاملون بالمركز بشكر خاص إلى كلِّ من أخذوا من وقتهم كي يشاطروا معنا قصصهم وتجاربهم ورؤاهم الشخصية.

وهذا التقرير من إعداد 'ناومي كيكولر' (Naomi Kikoler)، نائبة مدير مركز 'سايمون - سكوت' لمنع أعمال الإبادة الجماعية، بمساعدة 'جانيل روبرتس' (Janelle Roberts). وقد عادتنا مؤخرًا من رحلة لجمع 'شهادات من الميدان' قامت بها في الأردن وعلى الحدود بين تركيا وسوريا.

صورة الغلاف: رجل يمشي بين الأنقاض في موقع متهدم إثر غارة جوية على مدينة دوما، الغوطة الشرقية، دمشق، سوريا، في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٨.
رويترز/بسام خابية

إنَّ الأزمة السورية ليست بصدد الاقتراب من نهاية حاسمة. بل هي على وشك الدخول في مرحلة جديدة سوف يتزايد فيها خطر وقوع المدنيين ضحايا للفظائع الجماعية، مع تكثيف الحكومة السورية لارتكابها تلك الجرائم الوحشية ضد المدنيين السوريين الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة المسلحة، ولا سيما في منطقة الغوطة الشرقية المحاصرة ومحافظه إدلب. وبالإضافة إلى ذلك، قد تظهر سيناريوهات جديدة تنطوي على مخاطر مماثلة خارج هاتين المنطقتين مع تغيير الديناميات على أرض الواقع. وسوف تشكل هذه الديناميات الجديدة خطراً على المدنيين لسنوات قادمة.

وبعد سبعة أعوام من الاعتداءات، ومقتل أكثر من ٤٧٠,٠٠٠ مواطن سوري^١، وتعرُّض ما يقرب من ٦,١ ملايين من السوريين للتشريد داخل سوريا، فضلاً عن فرار ٥,٥ ملايين آخرين إلى خارج البلاد^٢، من الصعب أن نتخيل أنَّ أوضاع المدنيين في سوريا يمكن أن تؤول إلى ما هو أسوأ، بيد أنَّ هناك مؤشرات تدلُّ على ذلك.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قام أعضاء في فريق مركز 'سايمون - سكوت' برحلة لجمع 'شهادات من الميدان' في الأردن وعلى الحدود بين تركيا وسوريا بهدف تقييم خطر وقوع المزيد من الجرائم الوحشية ضد المدنيين السوريين في الأجلين القصير والطويل^٣.

وانتهى تقييمنا إلى أنَّ الحكومة السورية بقيادة 'بشار الأسد' تعتقد أنَّ لها اليد العليا، وأنَّها على وشك إلحاق الهزيمة بالمعارضة المسلحة. وبعد فترة قصيرة من التراجع في عدد الهجمات على محافظة إدلب والغوطة الشرقية، وهما منطقتان تعيش فيهما أعداد كبيرة من

المدنيين، عادت الحكومة السورية مجدداً إلى استهدافهما في محاولة أخيرة لتدمير ما تبقى من جيوب المقاومة. وقد ازدادت حدَّة العنف رغم وجود اتفاقات قائمة بشأن وقف التصعيد، تضمنها حكومات روسيا وإيران وتركيا، ويُزعم أنَّها تهدف إلى وقف القتال وتخفيف معاناة المدنيين.

ومنذ البداية يتبع 'الأسد' استراتيجية قائمة على مبدأ "فرِّق تسد" على مستويين مختلفين كوسيلة لضمان بقاء النظام الحاكم: التفريق بين السكان والمعارضة، والتفريق بين المعارضين أنفسهم. ويمثِّل ارتكاب جرائم الفظائع الجماعية جزءاً لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية. وبناء على المقابلات الشخصية وتقييم سلوك النظام الحاكم، يبدو أنَّ النظام يستهدف المدنيين على نحو مباشر من أجل تحقيق الهدفين التاليين:

١- معاقبة معارضي الحكومة والانتقام منهم، سواء المعارضين الحقيقيين أو من يعتبرهم النظام من جانبه أعداء له؛

٢- واستعادة السيطرة على المناطق التي استولى عليها مقاتلو المعارضة، وتأمين البنى التحتية والموجودات العسكرية الهامة.

ويُستخدم ارتكاب الفظائع من أجل تحقيق الهدف الثاني، إذ يؤدي استمرار الهجمات العسكرية المكثفة إلى تآكل الدعم المحلي للمعارضة المسلحة. ويساعد ارتكاب الفظائع النظام الحاكم على استعادة السيطرة على مختلف المناطق من خلال إظهار عدم قدرة المعارضة على حماية المدنيين من الغارات الجوية أو الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي يدفع المجموعات المسلحة إلى الاستسلام للنظام والدخول في اتفاقات مصالحة^٤. كما أنَّ

سوريين في عمان واسطنبول وغازي عنتاب في الفترة ١٦-٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

^٤ في إطار عملية مفاوضات آستانة، اتفقت روسيا وإيران وتركيا والأردن والنظام السوري على إنشاء أربع مناطق يُطلق عليها "مناطق تخفيف التصعيد"، وهي مناطق يلتزم فيها بوقف إطلاق النار، ومع ذلك تعهدت روسيا والنظام السوري بمواصلة الكفاح ضد "الإرهاب". وهذه المناطق هي محافظة إدلب والغوطة الشرقية، وجيب يقع في شمال محافظة حمص، والحدود الجنوبية مع الأردن بما يشمل أجزاء من محافظتي درعا والقنيطرة.

^٥ منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، تحاول الحكومة السورية استعادة السيطرة الإدارية والعسكرية على المناطق التي كانت تسيطر عليها قوات المعارضة

^١ هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي ٢٠١٧: سوريا، متاح عبر الرابط: <https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298280>

^٢ انظر [بالإنكليزية]:

Remarks of Assistant Secretary-General for Humanitarian Affairs Ursula Mueller to the UN Security Council, January 30, 2018, <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SyriaSCStatementAsDelivered.pdf>.

^٣ أجرى أعضاء فريق مركز 'سايمون - سكوت' مقابلات مع مسؤولين من الأمم المتحدة، ومن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وعاملين بالمنظمات غير الحكومية، ومع منظمات مجتمع مدني سورية ولاجئين

استمرار الهجمات يصل بالسكان المحليين إلى حد من اليأس يدفعهم إلى مطالبة الجماعات المسلحة بالمصالحة مع النظام. فضلاً عن ذلك، يُستخدم ارتكاب الفظائع أثناء مهاجمة "الخط الثاني" - المناطق المدنية التي يمكن الحصول منها على المواد الغذائية والطبية واللوازم الأخرى أو التي تمر عبرها تلك المواد واللوازم - لقطع الإمدادات عن مقاتلي المعارضة.

وفي وقت يستعيد فيه 'الأسد' السيطرة على المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة بوحشية بالغة، في حين يتحدث المجتمع الدولي عن نهاية القتال وعن الاستقرار والمصالحة في المستقبل، فربما كان المستقبل يضمن للمدنيين السوريين ما هو أسوأ. فلا يوجد ما يدلُّ على أنَّ 'الأسد' يخشى أي عواقب من استمرار ارتكاب الفظائع الجماعية أو يرى أنَّ هناك رادعاً حقيقياً له عن ذلك. فحتى الآن، لا يبدو أنَّ هناك أيَّ حكومة أو منظمة دولية قادرة على منعه، أو لديها الاستعداد للقيام بذلك الدور. وفي ظلِّ هذه البيئة التي يعتبرها 'الأسد' مواتية له، سيواصل استهداف المدنيين دون خوف من العقاب حتى يحقق هدفه بالاستمرار في الحكم أو حتى يوقفه أحد. ويرتكب حلفاء النظام أنفسهم - روسيا وإيران والمليشيات التابعة للأخيرة^٦ - الفظائع، ولكل مصالحة الخاصة التي تدفعه إلى المشاركة في ذلك الصراع.

وقد عانى الشعب السوري من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبتها ضده نظام 'الأسد' وحلفاؤه والقوات المعارضة للحكومة وتنظيم 'الدولة الإسلامية' كما يسمى نفسه (تنظيم 'داعش')^٧. ولا يحاول هذا التقرير

توثيق الأفعال التي ارتكبتها كلُّ الجهات الفاعلة في سوريا، ولا يحاول كذلك تقييم المصالح الجيوسياسية التي تسعى إلى تحقيقها تلك الجهات. ولكن يركِّز التقرير على الجهات المسؤولة عن ارتكاب الغالبية العظمى من الفظائع الجماعية، والتي تشكل أكبر خطر على المدنيين في الفترة المقبلة - ألا وهي نظام 'الأسد' وحلفاؤه. ويتناول هذا التقرير الفئات السكانية التي تُعتبر الأكثر عرضة لهجمات تلك الجهات الفاعلة في بداية عام ٢٠١٨: أي المدنيون الذين يعيشون تحت الحصار في منطقة الغوطة الشرقية بالقرب من العاصمة دمشق؛ ومن يعيشون محافظة إدلب في شمال غرب البلاد؛ ومؤيدو المعارضة، سواء الحقيقيين أو الذين يعتبرهم النظام كذلك، والذين يواجهون خطر الاعتقال والتعذيب والموت في حال عودتهم إلى المناطق الخاضعة لسيطرة النظام الحاكم. ويواجه المجتمع المدني في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة قوات المعارضة ونجحت الحكومة في استعادة السيطرة عليها خطراً فريداً من نوعه وحقيقياً بالاعتقال، وهو خطر يتعيَّن التخفيف من حدته.

ويحثُّ هذا التقرير المجتمع الدولي على مضاعفة الجهود المبذولة من أجل حماية المدنيين وإنقاذ الأرواح. ويجب أن تكون حماية السكان المدنيين أولوية قصوى في أي مناقشات بشأن السياسات المتبعة إزاء سوريا، وألا يُنظر إليها على أنها مسألة أقل إلحاحاً من غيرها من المصالح السياسية في الأمد القصير أو المصالح الاستراتيجية في الأمد البعيد. كما يجب أن تُبذل جهود أكبر من أجل تحقيق ما يلي: (١) إجبار نظام 'الأسد'

^٦ "Iran, Deeply Embedded in Syria, Expands 'Axis of Resistance,'" *New York Times*, 19 February 2018, <https://www.nytimes.com/2018/02/19/world/middleeast/iran-syria-israel.html>

^٧ على مر السنوات، استفحلت الأزمة وازدادت تعقيداً. فقد شكَّلت حركات المعارضة السياسية والمسلحة بهدف الإطاحة بنظام 'الأسد'؛ وتدخلت جهات خارجية بارسال التمويل أو المليشيات دعماً للنظام الحاكم أو المعارضة، وهو ما حوَّل الوضع إلى صراع إقليمي من الناحية العملية. وخرج تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" كما سمَّى نفسه (تنظيم 'داعش')، مستغلاً حالة الفوضى التي أعقبت ذلك، لبيسط سيطرته على مساحات شاسعة من الأراضي السورية في عام ٢٠١٤.

في وقت سابق. وقد نجحت الحكومة السورية في تحقيق ذلك من خلال تنفيذ استراتيجية من أربع خطوات: تشديد الحصار وتكثيف ظروف الصراع بهدف إجبار السكان على الضغط على جماعات المعارضة المحلية من أجل التفاوض مع الحكومة على هدنة؛ والعمل مع "لجنة مصالحة محلية" بهدف التفاوض على شروط إبرام اتفاق؛ وتقييد الدخول إلى المناطق المعنية والتهديد بالعودة من جديد إلى الأعمال العدائية بهدف إجبار السكان على القبول بالمصالحة، بما في ذلك الترحيل القسري للمقاتلين المسلحين وقادة المجتمع المدني الذين يرفضون القبول بالمصالحة؛ وإعادة إدماج بقية المجتمع المحلي في الهياكل البلدية التابعة للحكومة السورية.

^٦ تدعم إيران المليشيات الشيعية في لبنان والعراق وأفغانستان وأماكن أخرى من خلال تزويدها بالتمويل والتدريب والتسليح. انظر [بالإنكليزية]:

على الإفراج عن المعتقلين تعسفياً، والكشف عن مصير من تعرّضوا للاختفاء القسري وأماكن وجودهم؛ (٢) ومواصلة دعم المجتمع المدني في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة وخارج سوريا؛ (٣) وتعزيز المساءلة بهدف المساعدة على تحقيق العدالة للضحايا ووضع حد لثقافة الإفلات من العقاب التي أباحت لنظام 'الأسد' ارتكاب أعمال الإرهاب والقتل.

فإذا لم يتسنَّ إحراز تقدّم نحو تحقيق هذه الأهداف فسوف يجلب ذلك عواقب وخيمة على ملايين السوريين. وسيؤدي ذلك إلى وقوع المزيد من الخسائر الهائلة في الأرواح وإلى زيادة تدفق اللاجئين وإطالة أمد المعاناة من التشريد. كما أنّ ذلك سوف يسهم في زعزعة الاستقرار وتأجيج الصراع في المستقبل، ويرسل إشارة خطيرة إلى من تساورهم أنفسهم لارتكاب جرائم مشابهة في مناطق أخرى بأنّ البيئة العالمية متساهلة في هذا الشأن، وأنّ بإمكانهم انتهاك القواعد التي وُضعت لحماية المدنيين دون تكبُّد أي تكلفة تُذكر.

ونحن في المتحف، باعتبارنا نعمل في مؤسسة مكرّسة لذكرى الهولوكوست، نعي جيداً العواقب المترتبة على التقاعس عن التحرك في مواجهة الفظائع الجماعية. وقد أظهرت لنا الأوضاع في سوريا مرة أخرى أنّ عزيمة من يرتكبون الفظائع ضد المدنيين كثيراً ما تكون أشد من عزيمة من يسعون إلى حمايتهم. وبعد مرور ثلاثة وسبعين عاماً على انتهاء الهولوكوست، لم يتمكن المجتمع الدولي من التمسك بالالتزام الذي قطعه دول العالم على نفسها في نهاية الحرب العالمية الثانية، بأنّ الفظائع من هذا القبيل "لن تتكرّر أبداً". وكان التعليق الأكثر شيوعاً من بين التعليقات التي استمعنا إليها من السوريين الذين التقينا بهم أنّهم يشعرون بأنّ العالم قد تخلّى عنهم.

الفضائع التي ترتكبها الحكومة السورية

في البداية، خرج السوريون إلى الشوارع في احتجاجات جماعية لم تكن تطالب بسقوط النظام، بل باحترام الإنسان وكرامته الأساسية وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية. غير أن الرئيس السوري 'بشار الأسد' أذن للقوات الحكومية بالرد على تلك الاحتجاجات بعمليات اعتقال جماعي وبإطلاق النار على المتظاهرين. ومن اللافت للنظر أن بعضاً من أول ضحايا الانتفاضة السورية كانوا أطفالاً تعرّضوا للتعذيب وقُتل بعضهم لأنهم كتبوا على الجدران شعارات مناوئة لنظام 'الأسد'^٨. وعلى مدى السنوات السبع الماضية، أظهرت حكومة 'الأسد' قسوة هائلة تستند إلى وصم قطاعات كاملة من الشعب السوري باعتبارهم "إرهابيين"، لا لسبب إلا معارضتهم لأسلوب 'الأسد' في حكم البلاد سواء كانت تلك المعارضة فعلية أو مفترضة من جانب النظام، ومن ثمّ نزع الإنسانية عن أولئك "الإرهابيين" والخلوص إلى أنه ينعين القضاء عليهم.

وقد ارتكب نظام 'الأسد' جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ضد المدنيين السوريين، بما في ذلك التشريد القسري؛ والاعتقال التعسفي^٩؛ والقتل خارج نطاق القضاء؛ والاختفاء القسري؛ والعنف الجنسي؛ والتعذيب؛ والقصف الجوي للمناطق المدنية، بما في ذلك باستخدام القنابل العنقودية والبراميل المتفجرة؛ وشن الهجمات على المستشفيات والمدارس والأسواق؛ والتجويع عن طريق الحصار؛ وشن الهجمات بالأسلحة

استخدام الأسلحة الكيميائية

تهدف الهجمات التي يشنّها النظام الحاكم إلى زرع الخوف في القلوب، وفرض عقاب جماعي على سكان المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. وقد خلصت التحقيقات التي أجرتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن الحكومة السورية استخدمت عسكرياً غاز السارين المؤثر في الأعصاب وغاز الكلورين. ومن المستحيل توفير حماية فعالة للمدنيين من هذا النوع من الأسلحة. ووفقاً لما ذكرته 'الجمعية الطبية السورية الأمريكية' — وهي منظمة تعمل على الأرض في سوريا — فقد استخدمت الأسلحة الكيميائية أكثر من ١٦١ مرة، في معظم الأحوال من جانب قوات النظام، في الفترة بين عام ٢٠١١ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بما في ذلك ست هجمات شنّتها قوات النظام في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٨ فحسب. وروى لنا أب سوري من الغوطة الشرقية أنّه في أثناء هجوم باستخدام غاز في آب/أغسطس ٢٠١٣، كانت إحدى النوافذ في شقته مفتوحة، وهو ما أدّى إلى موت ببيغاء كان أطفاله يحتفظون به. وقال إنّه لو كانت الرياح هبّت في الاتجاه المعاكس، لكان أطفاله قد لقوا حتفهم. وردّاً على هذه الهجمات، حاول بعض مقدمي الخدمات الطبية السوريين إقامة منشآت علاجية تحت الأرض، غير أن مثل هذه الجهود لا يمكن أن تحمي سوى نسبة ضئيلة من بين مئات الآلاف من السوريين الذين ما زالوا معرّضين لهذا الخطر بصفة يومية.

اجتاحت البلاد، بمثابة الوقود الذي أضرّم نيران الاحتجاجات السلمية في جميع أنحاء البلاد.

^٩ انظر [بالإنكليزية]:

United Nations Security Council, "Out of Sight, Out of Mind: Deaths in Detention in the Syrian Arab Republic," A/HRC/31/CRP.1, February 3, 2016, http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/a_hrc_31_crp_1.pdf.

^٨ استلهاً لأحداث الربيع العربي، نقش ١٥ طالباً شاباً — لم يبلغ أيّهم سن السابعة عشرة — عبارة "إجاك الدور يا دكتور" على جدران مدرسة في درعا بسوريا في شباط/فبراير ٢٠١١. وألقت قوات الأمن الحكومية القبض عليهم، وتعرّض العديد منهم للتعذيب وقُتل بعضهم. وكانت المعاملة الوحشية التي لقيها هؤلاء الأطفال، فضلاً عن عقود طويلة من الإحباط إزاء حكم عائلة 'الأسد'، ونذائر ضائقة اقتصادية مرتبطة جزئياً بموجة من الجفاف

الكيميائية^{١٠}؛ وعرقلة وصول قوافل الإغاثة الإنسانية والإمدادات الطبية والغذائية^{١١} إلى المحتاجين.

ووفقاً للأمم المتحدة، يعيش ٤١٩,٠٠٠ مواطن سوري في مناطق أعلنت الأمم المتحدة أنها مناطق محاصرة: "تحيط بها الجهات المسلحة بما يفضي إلى أثر دائم يتمثل في عدم إمكانية دخول المساعدات الإنسانية بصورة منتظمة، وعدم تمكّن المدنيين والمرضى والجرحى من الخروج من المنطقة بصورة منتظمة"^{١٢}. ويعيش ٢,٥٦ مليون آخرين في مناطق يصعب الوصول إليها^{١٣}. وأخبرنا أحد الأشخاص الذين تحدثنا إليهم أنّ والديه لا يزالان على قيد الحياة في الغوطة الشرقية - حيث يعيش ما يقرب من ٤٠٠,٠٠٠ سوري تحت الحصار - غير أنّ حالتهم الصحية في تدهور مستمر مع كل شهر يمر بسبب نقص الغذاء. وقال إنّه لم يعد قادراً على التعرّف على والديه من صورهما. وفي ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٨، أفاد مسؤولون لدى الأمم المتحدة بأنّ الحكومة السورية سمحت بدخول الإمدادات الإنسانية للمرة الأولى في ٧٨ يوماً، ولكنّها لم تصل إلى سوى ٢,٦ في المائة ممّن يحتاجون إليها^{١٤}.

وقد صار القصف الجوي من جانب الطائرات السورية والروسية واقعاً يومياً. وفي كثير من الأحيان، لا يُنذر المدنيون قبل الغارات بوقت كافٍ يتيح لهم الفرار والبحث عن ملاذ، أو لا يُنذرون مطلقاً.

^{١٣} مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "المحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية ٢٠١٨"، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، متاح عبر الرابط:

<https://hno-syria.org/ar/#home>

^{١٤} انظر [بالإنكليزية]:

UN News, "UN, partners complete first aid delivery in months to Syria's war-battered east Ghouta," February 16, 2018, <https://news.un.org/en/story/2018/02/1002911>.

^{١٠} انظر [بالإنكليزية]:

UN High Commissioner for Human Rights, "Chemical Weapons' Attacks Documented by the U.N. Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic (as of September 6, 2017)," http://www.ohchr.org/SiteCollectionImages/Bodies/HRCouncil/II CISyria/COISyria_ChemicalWeapons.jpg.

^{١١} وفقاً لما ذكره مسؤول في الأمم المتحدة تحدثنا إليه في الأردن، لم تسمح السلطات السورية سوى بوصول ٢٧ في المائة من المساعدات المخطط لتقديمها عبر خطوط المواجهة في عام ٢٠١٧.

^{١٢} استخدمت جماعات المعارضة المسلحة أيضاً أسلوب فرض الحصار أثناء الصراع، ولكن ليس بنفس القدر.

الأحداث الرئيسية (٢٠١١ – شباط/فبراير ٢٠١٨)

كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢	٢٩ تموز/يوليو ٢٠١١	٦ آذار/مارس ٢٠١١
تنظيم 'داعش' يستولي على الرقعة من قوات المتمردين ويعلنها بعد ذلك في نهاية المطاف دولة عاصمة "الخلافة"	٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ النظام السوري يستخدم غاز السارين في الغوطة الشرقية	١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إيران تعلن أنّ الحرس الثوري الإيراني يقدم المساعدة لنظام 'الأسد'	٢٩ تموز/يوليو ٢٠١١ منشقون عن الجيش السوري يعلنون تأسيس 'الجيش السوري الحر'
٢٢-٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ الجولة الثانية من محادثات السلام في جنيف برعاية الأمم المتحدة	١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ الولايات المتحدة وروسيا تتوصلان إلى اتفاق بنزع الأسلحة الكيميائية السورية وتدميرها	٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ الولايات المتحدة الأمريكية تعلن عن زيادة الدعم المقدم إلى قوات المتمردين ردًا على لجوء النظام الحاكم لاستخدام الأسلحة الكيميائية	١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١ النظام يبدأ أولى عملياته العسكرية ضد الاحتجاجات في المناطق الحضرية
٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إعلان تأسيس 'جبهة النصرة' التابعة لتنظيم 'القاعدة'	٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

أن كُنَّا نظنُّ أنّه لم يبقَ ما هو أسوأ، ينخفض مستوى الانحطاط إلى ما دون توقعاتنا"^{١٨}.

واستمر استخدام الأسلحة الكيميائية رغم تأكيد الرئيس الأمريكي السابق 'باراك أوباما' في آب/أغسطس ٢٠١٢ أنّ استخدامها "خطأ أحمر"، وكذلك رغم توصّل الولايات المتحدة وروسيا إلى اتفاق مع نظام 'الأسد' في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ يقضي بتخلي النظام عن أسلحته الكيميائية. وقد قلّص هذا الاتفاق بالفعل من قدرة 'الأسد' على قتل أعداد كبيرة من المدنيين، وقلّ من تواتر استخدام غاز السارين القاتل.

غير أنّ 'الأسد' أخلَّ بشروط الاتفاق ولم يسلم كامل مخزونه من الأسلحة الكيميائية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، استخدم النظام الحاكم غاز السارين، للمرة الأولى منذ آب/أغسطس ٢٠١٣، في هجوم على خان شيخون أسفر عن مقتل العشرات، أغلبهم من النساء والأطفال. وردًا على ذلك، أذن الرئيس الأمريكي 'دونالد

وقد وثقت منظمة 'أطباء من أجل حقوق الإنسان' وقوع هجمات على ٤٩٢ مرفق للرعاية الصحية في الفترة بين عام ٢٠١١ ونهاية عام ٢٠١٧^{١٥}. وتستخدم القوات الجوية السورية بصورة روتينية أسلوب القصف المزدوج بالبراميل المتفجرة، فتستهدف أولاً مرفقًا للرعاية الصحية، ثم بعد بضع دقائق، تستهدف أول المسعفين الذين يصلون للمساعدة في إنقاذ المصابين^{١٦}. ومما يدلُّ على مستوى التعمد الذي تنطوي عليه هذه الهجمات أنّ منظمة 'أطباء بلا حدود' توقفت عن إعلان إحداثيات مرافقها على نظام تحديد المواقع العالمي مع الحكومتين السورية والروسية لأنها كانت على قناعة بأنّ ذلك يؤدي إلى زيادة احتمالية استهداف تلك المرافق^{١٧}. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، زعم مسؤولون أمريكيون أنّ طائرات روسية قصفت قافلة إغاثة إنسانية تابعة للأمم المتحدة، الأمر الذي دفع بالأمين العام للأمم المتحدة آنذاك 'بان كي مون' إلى أن يصرح قائلاً: "بعد

^{١٧} انظر [بالإنكليزية]:

Stephanie Nebehay, "MSF seeks independent probe into bombing of Syria hospital", Reuters, February 18, 2016, <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-msf/msf-seeks-independent-probe-into-bombing-of-syria-hospital-idUSKCN0VR15H>.

^{١٨} انظر [بالإنكليزية]:

United Nations, "Urging Peaceful Transition in Syria, Secretary-General Tells Member States to Stop Blocking Essential United Nations Action, Good Ideas," news release, September 20, 2016, <https://www.un.org/press/en/2016/sgsm18093.doc.htm>.

^{١٥} انظر [بالإنكليزية]:

Physicians for Human Rights, Anatomy of a Crisis: A Map of Attacks on Health Care in Syria, <http://www.phr.org/syria-map>.

^{١٦} البراميل المتفجرة هي براميل نפט أو عبوات أخرى كبيرة الحجم تُملأ بالمتفجرات والشظايا المعدنية. وتلقى هذه البراميل بطريقة عشوائية من طائرات الهليكوبتر وغيرها من الطائرات. ولا تُصيب البراميل المتفجرة أهدافها بدقة، الأمر الذي يؤدي إلى دمار واسع النطاق في المناطق التي تُلقي عليها.

ترامب، بشنّ غارات جوية موجّهة على مطار الشعيرات العسكري الذي أفلعت منه الطائرة التي نفذت الهجوم بغاز السارين. ومنذ ذلك الحين، لم يستخدم النظام غاز السارين في هجماته. بيد أنّ 'الأسد' استمر في استخدام غاز الكلورين كسلاح، وهذا الغاز يؤدي إلى إصابات خطيرة ويثير الرعب بين الضحايا، بما في ذلك بسبب الخوف من شنّ هجمات بغاز السارين في المستقبل.

ويُعتقد أنّ قرابة ١٠٠,٠٠٠ سوري قد اعتُقلوا أو وقعوا ضحية الاختفاء القسري أو الاختطاف في الأعوام السبعة الماضية^{١٩}. ويقع أغلب هؤلاء في غياهب شبكة من مراكز الاعتقال الحكومية. وينتشر استخدام التعذيب

الأحداث الرئيسية (٢٠١١ - شباط/فبراير ٢٠١٨)

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤	١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥	٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦	١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧	٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨
الأمم المتحدة تعلن أنّ الحكومة السورية قد نزعَت جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها	روسيا تنشر قوات عسكرية دعماً للنظام السوري	توصّل الحكومة السورية والثوار إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار	انتهاء معركة حلب - التي بدأت في عام ٢٠١٢ - بانتصار نظام 'الأسد'	الولايات المتحدة تشنّ غارات جوية على قاعدة الشعيرات الجوية ردّاً على هجوم بغاز السارين	'قوات سوريا الديمقراطية' تستعيد السيطرة على الرقّة من تنظيم 'داعش'
٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤	١ شباط/فبراير ٢٠١٦	١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦	٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧	٤ أيار/مايو ٢٠١٧	٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨
الولايات المتحدة تشنّ غارات جوية ضد تنظيم 'داعش' في الرقّة	بدء محادثات سلام جديدة في جنيف	انتهاء الجزئي لإطلاق النار	النظام السوري يطلق غاز السارين على خان شيخون - وهو أول هجوم يتأكد فيه استخدام غاز السارين منذ عام ٢٠١٣	الأطراف الضامنة لمفاوضات أستانة (روسيا وإيران وتركيا) تعلن عن اقتراح بإنشاء مناطق تخفيف التصعيد	تزايد القصف الجوي لمحافظة ادلب والغوطة الشرقية من جانب القوات السورية والروسية

وفي آب أغسطس ٢٠١١، أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية بهدف التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. وقد نشرت اللجنة عدّة تقارير بشأن الانتهاكات التي ارتكبتها جميع الأطراف، بما في ذلك حالات الوفاة أثناء الاعتقال، واستهداف مقدمي الخدمات الطبية والبنية الأساسية، واستخدام الأسلحة الكيميائية.

وفي آب أغسطس ٢٠١١، أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية بهدف التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. وقد نشرت اللجنة عدّة تقارير بشأن الانتهاكات التي ارتكبتها جميع الأطراف، بما في ذلك حالات الوفاة أثناء الاعتقال، واستهداف مقدمي الخدمات الطبية والبنية الأساسية، واستخدام الأسلحة الكيميائية.

^{٢٠} انظر [بالإنكليزية]:

US Department of State, "Briefing by Acting Assistant Secretary for Near Eastern Affairs Stuart Jones on Syria," May 15, 2017, <https://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2017/05/270865.htm>.

^{١٩} تقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان لأعداد حالات الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري (حتى آب/أغسطس ٢٠١٧)، انظر الرابط: <http://sn4hr.org/arabic/>.

آلية تحقيق مشتركة تهدف إلى الوقوف، قدر المستطاع، على هوية مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية. وفي عام ٢٠١٧، استخدمت الحكومة الروسية حق النقض ضد مشروع قرار يهدف إلى تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة، ومن ثم توقفت الآلية عن العمل في الوقت الراهن. وأخبرنا من تحدثنا إليهم من المسعفين على خط المواجهة أن استخدام روسيا لحق النقض كان مرتبطاً بعلاقة طردية مع زيادة في حدة الهجمات بالأسلحة الكيميائية من جانب القوات الحكومية منذ بداية عام ٢٠١٨.

وتؤكد الحكومتان السورية والروسية أن النتائج التي توصلت إليها الهيئات المختلفة، سواء التابعة للأمم المتحدة أو المستقلة، ليست إلا ما تطلقان عليه "أخباراً مزيفة". وتزعم الحكومتان أن قوات الأمن التابعة لهما تشارك في أنشطة لمكافحة الإرهاب وتخوض المعارك ضد المتمردين الذين يختبئون بين صفوف جماعات السكان المحليين. وتقول الحكومتان إن الأهداف التي تهاجمها قواتهما ليست أهدافاً مدنية، وأن ما تقوم به لا يشكّل انتهاكاً للقانون الدولي. وكما صرح 'مارك لوكوك' (Mark Lowcock)، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، أمام مجلس الأمن في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٨:

"لا يمكن أن تعلق جهود مكافحة الإرهاب على الالتزام باحترام المدنيين وحمايتهم. إن تلك الجهود لا تبرر قتل

المدنيين وتدمير مدن وأحياء بأكملها". وأردف قائلاً: "إن الالتزامات المفروضة بموجب القانون الإنساني الدولي هي كما يشير إليه اسمها؛ واجبات ملزمة. فهي ليست خدمات يجري تبادلها في لعبة قوامها الموت والدمار"^{٢١}. ويرتبط تجاهل الحكومتين السورية والروسية لهذه القواعد، وتصورهما أن المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة ليسوا أكثر من حفنة من الإرهابيين والمتعاطفين معهم، بعلاقة طردية مع تزايد خطر ارتكاب الفظائع الجماعية ضد المدنيين.

المخاطر التي يواجهها المدنيون في الوقت الراهن

في المدى القريب، ستقع خسائر كبيرة في الأرواح وسترتكب فظائع جماعية بشعة على نطاق واسع في مناطق تخفيف التصعيد التي توجد فيها أماكن تجمع السكان المدنيين الأكثر كثافة، ولا سيما منطقة الغوطة الشرقية المحاصرة ومحافظة إدلب. وأعرب من تحدثنا إليهم عن تخوفهم من أن الوضع إما سيبقى على ما هو عليه لفترة عام أو عامين آخرين يتعرّض فيهما المدنيون لهجمات منتظمة، أو - وهو الأرجح - أن النظام سيشن هجوماً شاملاً لاستعادة السيطرة على إدلب والمناطق المحاصرة في النصف الأول من عام ٢٠١٨.

<https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/USG%20Lowcock%20Statement%20to%20SC%20on%20Syria.pdf>

^{٢١} انظر [بالإنكليزية]:

Under-Secretary-General For Humanitarian Affairs and Emergency Relief Coordinator Mark Lowcock, "Statement to the Security Council on Syria," February 22, 2018,

"الإرهابية" مثل 'هيئة تحرير الشام'،^{٢٢} والأطراف الخارجية الضامنة لاتفاقات تخفيف التصعيد، ولا سيما روسيا، هي أطراف فاعلة في الصراع، ويزعمون أنّ هجماتهم في إدلب والغوطة الشرقية تستهدف الجماعات الإرهابية دون غيرها. غير أنّ تصرفاتهم توحى بغير ذلك. فقد سبق لروسيا أن كانت مسؤولة عن شنّ هجمات ضد المدنيين، بما في ذلك عمليات قصف جوي لمستشفيات في إدلب مؤخراً. وبعد أن أسقطت المعارضة المسلحة طائرة روسية في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ في شمال إدلب، أفادت التقارير بأنّ الطائرات الروسية شنت في يوم واحد ٦٨ غارة جوية على محافظة إدلب، الأمر الذي أسفر عن مقتل العشرات من المدنيين.^{٢٣}

وهذه ليست محض حوادث غير مقصودة. فعدم التقيد بأحكام القانون الدولي وبنود اتفاقات تخفيف التصعيد يرجع إلى توسّع الحكومتين السورية والروسية في تصوراتهما، على نحو غير قانوني، بما يعني أنّ جميع المدنيين المقيمين في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة إرهابيون. والقانون الإنساني الدولي واضح في هذا الصدد، إذ يقضي بأنّ الأطراف المتحاربة عليها اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين من التعرّض للأذى. ورغم أنّ قتال الجماعات المسلحة في المناطق الحضرية يمثل تحدياً، يتعيّن على الأطراف المتحاربة الحرص على عدم إلحاق الأذى بالمدنيين أو الإضرار بممتلكاتهم بقدر لا يتناسب مع المكاسب العسكرية المتوخّاة. غير أنّ النظام السوري وحلفاءه يرون أنّ تكتيكات الإرهاب المضاد التي يتبعونها تؤتي ثمارها. وتدعم هذا الاستنتاج تصريحات المؤسسة العسكرية ووزير الخارجية الروسي 'سيرغي لافروف'

بشأن الهجوم على الغوطة الشرقية، والتي جاء فيها أنّ: "المحاولة الناجحة لتحرير مدينة حلب من قبضة الإرهابيين قابلة للتطبيق ضد المسلحين التابعين لجبهة النصرة الإرهابية في الغوطة الشرقية"^{٢٤}. ويتجاهل تصريح الحكومة الفظائع المرتكبة على نطاق واسع والعشرات من المدنيين الذين قُتلوا خلال معركة حلب.

وفي خضم هذا التصعيد، تتجلى المأساة في أنّه ليس أمام هؤلاء المدنيين مكان يفرون إليه. فالحدود التركية والأردنية مغلقة إلى حد كبير أمام السوريين الفارين من الفظائع، وهناك تقارير حديثة تفيد بأنّ القوات التركية أطلقت النار على مواطنين سوريين أثناء محاولتهم عبور الحدود^{٢٥}. ولم يعد بإمكان محافظة إدلب أن تستوعب المزيد من المشردين داخلياً. ولا يزال السوريون في الغوطة الشرقية يعانون من الحصار، دون أن يتّخذ النظام الحاكم أو المعارضة المسلحة أي خطوات لحماية المدنيين. وسوف تستمر عمليات الاعتقال، ونعتقد أنّها ستزداد حدة مع نجاح النظام الحاكم في استعادة السيطرة على المزيد من المناطق.

وفي الوقت الذي تزداد فيه حدة الصراع في الغوطة الشرقية وإدلب، يُستهدف مقدمو الخدمات على نحو مباشر لمنعهم من القيام بعملهم من أجل إنقاذ الأرواح والمحافظة على استمرار تقديم مختلف الخدمات بدءاً من الرعاية الصحية والتعليم إلى التدريب على وسائل الإعلام ورصد حقوق الإنسان والمشروعات المعنية بتمكين المرأة. ويصنّف 'الأسد' والحكومة الروسية المنظمات التي توفر بدائل للخدمات الحكومية، بما في ذلك 'الدفاع المدني السوري' - المعروف باسم 'الخوذ

^{٢٤} "النظام يحشد لاجتياح الغوطة... وروسيا ترّوج لسيناريو حلب"، العربي الجديد، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨، متاح عبر الرابط: <https://goo.gl/MxVnkV>.

^{٢٥} هيومن رايتس ووتش، "تركيا/سوريا: حرس الحدود يطلقون النار على السوريين الهاربين ويصدّوهم"، بيان صحفي، ٣ شباط/فبراير ٢٠١٨، متاح عبر الرابط:

<https://www.hrw.org/ar/news/2018/02/03/14607>

^{٢٢} 'هيئة تحرير الشام' هي ائتلاف من الجماعات المتمردة تقوده 'جبهة النصرة'، وهي تنظيم كان في السابق بمثابة ذراع تنظيم القاعدة في سوريا، وهو مدرج في قائمة الولايات المتحدة الأمريكية للتنظيمات الإرهابية الأجنبية.

^{٢٣} انظر [بالإنكليزية]:

"Russia steps up Idlib strikes after Sukhoi jet downing," Al Jazeera, February 4, 2018, <http://www.aljazeera.com/news/2018/02/russia-retaliates-idlib-sukhoi-jet-downed-180204064444409.html>.

وقد ذكر العديد ممّن تحدثنا إليهم أنه نظرًا لقرب المنطقة من دمشق واستمرار الجماعات المسلحة في استغلالها كقاعدة لشنّ الهجمات بالصواريخ على المدينة، فهناك ضغوط إضافية على 'الأسد' تدفعه لاستعادة السيطرة على المنطقة. وقد يزيد الوجود القوي للجماعات المسلحة في المنطقة من حدّة القتال، ويُطيل مدّته.

ويتعرّض جميع سكان المنطقة للقصف المستمر - بما في ذلك عدد متزايد من الهجمات بالأسلحة الكيميائية منذ بداية عام ٢٠١٨. وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، قُتل ٨٠ شخصًا في غارات جوية^{٣١}. وفي ١٢ شباط/فبراير، أعلن النظام الحاكم إعادة توزيع قوات الأمن التابعة له من محافظة إدلب إلى الغوطة الشرقية. وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، صدر تصريح رسمي بأنّ القوات الحكومية ستشنّ هجومًا من أجل استعادة السيطرة على الغوطة الشرقية. وبين ١٩ و٢٢ شباط/فبراير، قُتل أكثر من ٣٠٠ مدني^{٣٢}. وتشنّ الحكومتان السورية والروسية الهجمات على الغوطة الشرقية، بزعم أنّها تستهدف الإرهابيين وحدهم دون المدنيين. وتعمل الميليشيات الإيرانية و'حزب الله' على توفير قوات برية من أجل معركة استعادة السيطرة على الغوطة الشرقية. وقد أصبحت تكلفة السلع الأساسية للحياة في المنطقة، مثل المواد الغذائية ووقود الطهي، باهظة للغاية، في الوقت

البيضاء^{٢٦} - على أنّها تنظيمات إرهابية. ويؤدي ذلك التصنيف إلى تعريض هؤلاء الأشخاص إلى خطر أكبر مقارنة بالمواطن السوري العادي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أفادت 'الجمعية الطبية السورية الأمريكية' بوقوع ٢٨ هجومًا على مرافق طبية - بما في ذلك ٢٤ غارة جوية. ومنذ بداية العام، تتعرض المرافق الطبية للهجوم كل يوم - مقارنة بهجوم واحد كل ثلاثة أيام في عام ٢٠١٧^{٢٧}. وقد أسفر هجوم على مستشفى للولادة في معرّة النعمان جنوب محافظة إدلب عن مصرع طفل حديث الولادة وتدمير المستشفى^{٢٨}.

منطقة الغوطة الشرقية المحاصرة

منذ نيسان/أبريل ٢٠١٣، تقبع الغوطة الشرقية، وهي منطقة متاخمة للعاصمة السورية دمشق تتكوّن من عدد من مراكز التجمّع السكاني، تحت حصار عسكري تفرضه القوات الحكومية^{٢٩}. واليوم، يعيش ما يقرب من ٤٠٠,٠٠٠ مواطن سوري، نزولًا من أكثر من مليونين من السكان في بداية الحرب، في هذه المنطقة التي يسميها مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا "بؤرة المعاناة"^{٣٠}. والغوطة الشرقية واحدة من آخر المناطق المحاصرة التي لا تزال تخضع لسيطرة المعارضة، ورغم التخطيط لأن تكون من "مناطق تخفيف التصعيد"، فإنّ الاتفاق الخاص بها لم يُنفذ قط.

^{٢٦} انظر [بالإنكليزية]:

"Note to Correspondents: Joint Press Stakeout by UN Special Envoy for Syria, Staffan de Mistura, and UN Senior Advisor Jan Egelan," December 7, 2017, <https://www.un.org/sg/en/content/sg/note-correspondents/2017-12-07/note-correspondents-joint-press-stakeout-un-special-envoy>.

^{٢٧} انظر [بالإنكليزية]:

Anne Barnard, "'Extreme' Suffering in Syria as Government Steps Up Bombing," New York Times, February 6, 2018, <https://www.nytimes.com/2018/02/06/world/middleeast/syria-bombing-damascus-united-nations.html>.

^{٢٨} انظر [بالإنكليزية]:

"Syria war: Families struggle to survive in Eastern Ghouta, under siege," BBC News, February 22, 2018, <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-43148010>

^{٢٦} 'الدفاع المدني السوري'، المعروف باسم 'الخوذ البيضاء'، هو مجموعة من متطوعي البحث والإنقاذ تعمل منذ عام ٢٠١٢ من أجل إنقاذ الأرواح في الأماكن المحاصرة في جميع أنحاء سوريا.

^{٢٧} مقابلة مع 'الجمعية الطبية السورية الأمريكية'، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، في غازي عنتاب، تركيا.

^{٢٨} انظر [بالإنكليزية]:

Syrian American Medical Society, "The Only Maternity Hospital in Ma'arat Al-Nu'man City Destroyed Following Three Attacks in Four Days," news release, January 3, 2018, https://www.sams-usa.net/press_release/maternity-hospital-maarat-al-numan-city-destroyed-following-three-attacks-four-days/.

^{٢٩} تشمل الغوطة الشرقية أكثر من ٢٠ حيًا/تجمعًا سكنيًا، بما في ذلك حرسنا ودوما وجوبر. انظر [بالإنكليزية]:

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Syrian Arab Republic: Besieged Communities," September 2017, https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/acc-11_syr_overview_besieged_en_20170928.pdf.

الذي يواصل فيه النظام منع وصول الأدوية والمواد الغذائية وغيرها من المساعدات اللازمة لإنقاذ الأرواح. ورغم وجود أكثر من ٦٠٠ شخص يعانون من ظروف صحية حرجة، بما في ذلك ١٢٠ طفلاً، لم يسمح النظام السوري بإخلاء أي حالات طبية تقريباً. ويعتقد الكثيرون أنّ الهجمات التي يشنها النظام السوري ستستمر ولو تسببت في وقوع خسائر واسعة النطاق في الأرواح، إلى أن يستعيد النظام السيطرة على المنطقة بالقوة.

محافظة إدلب

ركّز النظام السوري اهتمامه على استعادة السيطرة على محافظة إدلب الواقعة في شمال غرب البلاد. وفي الأيام الأولى من الثورة السورية، كانت الاحتجاجات ضد نظام 'الأسد' في مدن المحافظة وقراها أمراً شائعاً، وظلّت المحافظة منذئذ أحد معاقل المعارضة. ورغم أنّ مدن المنطقة وقراها تتعرّض للقصف الجوي منذ بداية الصراع، فقد ازدادت حدّة الهجمات على نحو ملحوظ في الأشهر الأخيرة. ويعرّض ذلك ما يزيد على مليوني مواطن سوري يعيشون في المحافظة، أكثر من نصفهم من المشرّدين داخلياً، لخطر متزايد^{٣٣}.

فحياتهم معرّضة للخطر لأنّ النظام السوري يسعى لاستعادة السيطرة على المنطقة ويستهدفهم في إطار استراتيجيته لتحقيق ذلك. وهم أيضاً في خطر لأنّ النظام السوري يرى أنّهم يشكّلون تهديداً مستمراً بمعارضة حكم 'الأسد'، ربما أكثر من سكان أي منطقة أخرى في البلاد. وكثيرون ممن يعيشون الآن في إدلب تعرّضوا للترحيل القسري على يد النظام الحاكم بعد استعادته السيطرة على المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة المعارضة، مثل حلب، سواء عن طريق الإجلاء أو بموجب "اتفاقات المصالحة" الرامية لوقف القتال. ومن بين ضحايا الترحيل القسري، الذي يشكّل في حدّ ذاته جريمة حرب، هناك مدنيون وأطباء وعاملون في المنظمات غير الحكومية السورية وأعضاء في المجالس المحلية المدنية. وفي مواجهة الاختيار بين البقاء في المناطق التي استعاد

النظام السيطرة عليها والانتقال إلى إدلب، فضّل العديد من المدنيين أن يظلوا مشرّدين على أن يتعرّضوا للتجنيد القسري أو الاعتقال أو ما هو أسوأ من ذلك في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام.

وانتقل العديد من المقاتلين المسلحين أيضاً إلى محافظة إدلب، بما في ذلك أعضاء في تنظيم 'هيئة تحرير الشام' المتطرف، وهي الجماعة المسلحة المهيمنة على محافظة إدلب. وقد أكّد جميع من تحدّثنا إليهم أنّ ذلك أدى إلى إيجاد منطقة تتركّز فيها أعداد كبيرة من الأشخاص - المدنيين والمقاتلين على السواء - الذين يرى النظام السوري أنّهم "غير مرغوب فيهم" - إرهابيون أو متعاطفين معهم. بل إنّ النظام السوري يعتبر العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية ممّن يتمسكون بمبدأ الحياد أيضاً من أنصار المعارضة. وقد استغلّ النظام السوري وجود تنظيم 'هيئة تحرير الشام' على وجه التحديد كذريعة لتبرير الهجمات التي تشنها القوات السورية والروسية على المناطق المدنية، بالنظر إلى أنّ اتفاقات تخفيف التصعيد لا تشكل المناطق التي يوجد فيها مسلحو 'هيئة تحرير الشام'.

وفي الوقت الحالي، تستخدم الحكومة الغارات الجوية والهجمات بالأسلحة الكيميائية والقوات البرية في هجومها على المنطقتين الشرقية والجنوبية من المحافظة. ومنذ أوائل عام ٢٠١٨، تتعرّض أجزاء من جنوب محافظة إدلب لقصف مكثّف. ويوجد في هذه المنطقة أهم طريق سريع في البلاد، وهو طريق M٥ الذي يربط بين حلب ودمشق، ويحاول النظام السوري حالياً استعادة السيطرة عليه. وقد دُمّرت البلدات المحيطة بهذا الطريق في محافظة إدلب عن بكرة أبيها. وقد تحدّثنا إلى لاجئ سوري في تركيا دخل إلى سوريا مرة أخرى لنقل والدته من بلدته إلى منطقة أخرى أكثر أمناً في محافظة إدلب بسبب توقّعه أنّ النظام السوري سيشن هجوماً بهدف استعادة السيطرة على الطريق. وبعد يومين من انتقال والدته من القرية، تعرض منزله

^{٣٣} انظر [بالإنكليزية]:

and Afrin District) as of 30 January 2018," https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Latest_Developments_in_North-western_Syria_20180130.pdf.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Syria: Recent Developments in Northwestern Syria (Idlib Governorate

وعند حدوث ذلك، لا شك في أنّ النظام الحاكم سيستهدف المدنيين مرة أخرى.

خطر زيادة حالات الاعتقال في المناطق التي يسيطر عليها النظام في مختلف أنحاء سوريا

لا يزال الاختفاء القسري لأكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص معتقلين في مئات من مراكز الاعتقال في مختلف أنحاء سوريا يمثل جريمة وحشية مستمرة. وفي كل يوم، يُعتقل الناس ويُحتجزون في أماكن يتعرّض فيها الرجال والنساء صغارًا وكبارًا للتعذيب والاعتصاب والعنف الجنسي والتجويد والقتل. وجميع السوريين الذين تحدثنا إليهم تعرّض أحد أفراد أسرهم للاعتقال، إمّا في عهد 'بشار الأسد' أو في عهد والده 'حافظ الأسد'. ولا يزال هذا الوضع قائمًا دون تغيير. ولأسلوب الحكم بالإرهاب الذي يتبعه النظام السوري آثار فورية وأخرى بعيدة المدى في مستقبل البلاد.

فعلى المدى القصير، من المرجّح أن تكون هناك زيادة في حالات الاعتقال مع نجاح النظام الحاكم في استعادة السيطرة على المزيد من المناطق من المعارضة. ويخشى كلُّ من تحدثنا إليهم من الفاعلين في منظمات المجتمع المدني من أنّهم سيتعرّضون للاعتقال هم أو أفراد أسرهم في حال وقوع مناطق سكنهم تحت سيطرة النظام أو عودتهم إلى مناطق خاضعة لسيطرته. ولا جدال في أنّ مخاوفهم لها مبررات وجيهة. فمن المقلق أنّ المناطق التي أبرمت بشأنها اتفاقات مصالحة أو جرت فيها عمليات إجلاء تشهد حالات اختفاء للمدنيين، ولا سيما بين صفوف المجتمع المدني المحلي. وأثناء عمليات الإجلاء التي جرت في شرق حلب على سبيل المثال، اعتُقل اثنان من أعضاء 'الدفاع المدني السوري'، ولا يزالان في عداد المفقودين. وجاء اعتقال الرجلين رغم الضمانات الروسية بحماية الأشخاص المشمولين بعملية الإجلاء. وقيل لنا أيضًا إنّ ثلاثة شبان

للقصف. وفي الوقت الحالي، ونظرًا لأنّه غير قادر على اصطحابها إلى تركيا بسبب رفض الحكومة التركية استقبال المزيد من اللاجئين، يحاول جاهدًا أن يجد لها ملاذًا آمنًا بعد أن امتد الاقتتال إلى المكان الذي كان يظنّه آمنًا. وقد صار هذا النمط من التشريد المتكرر أمرًا مألوفًا في إدلب. واليوم، لا يبدو أنّه يوجد في المحافظة كلّها مكان آمن.

وقد ناقش من تحدّثنا إليهم العديد من السيناريوهات المحتملة بشأن إدلب في المستقبل، بما في ذلك احتمالية أن تشنّ الحكومة هجومًا لاستعادة السيطرة على المحافظة بأسرها. وفي هذا السيناريو، ستستمر معاناة المدنيين من القصف الجوي والهجمات البرية والهجمات بالأسلحة الكيميائية حتى إخضاع المعارضة أو إعلانها الاستسلام. وهناك سيناريو آخر يتمثّل في شنّ الحكومة هجومًا من أجل استعادة السيطرة على أهم عناصر البنية الأساسية في المحافظة، تاركة جيبًا صغيرًا مكتظًا بالسكان لتديره مجموعة متعدّدة من الجهات بما في ذلك بقايا الحكومة المدنية الانتقالية المعارضة^{٢٤} والجماعات المسلحة والمجتمع المدني المحلي. وقد أعرب بعض من التقينا بهم عن قلقهم إزاء الخطر الذي يمثله وجود تنظيم 'هيئة تحرير الشام' وغيره من الجماعات المتطرفة على المدنيين، غير أنّ العديد منهم أشاروا إلى أنّ هذه الجماعات تتألف في المقام الأول من مقاتلين محليين. ومن ثمّ يزعم هؤلاء أنّه في الوقت الذي تنتهك فيه هذه الجماعات بعض حقوق الإنسان مثل الحق في حرية التعبير، فإنّه من غير المرجّح أن ترتكب الفظائع ضد المدنيين. وأشار آخرون التقينا بهم إلى أنّه من المرجّح للغاية أنّ النظام الحاكم يتوقع أنّ الشقاق بين الجماعات المعارضة المختلفة سيقود إلى اندلاع الاقتتال الداخلي بينها، الأمر الذي سييسّر مهمة النظام السوري في استعادة السيطرة على المنطقة بأكملها في نهاية المطاف.

عملها في محافظة إدلب، حيث تشرف على المدارس والمستشفيات التي تديرها منظمات المجتمع المدني السورية.

^{٢٤} شكّلت الحكومة السورية الانتقالية في تركيا في عام ٢٠١٣ كبديل لنظام 'الأسد'. وكان السبب الأصلي وراء تشكيلها هو تقديم الخدمات العامة للمدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، ولكي تكون الممثل الشرعي للشعب السوري. وتمارس الحكومة الانتقالية في الوقت الحالي

الداخلية، (٣) وتزايد وجود الجماعات المتطرفة - بما في ذلك بقايا تنظيم 'داعش' التي اختفت عن الأنظار ويمكن أن تظهر مجدداً، (٤) وتدقق الأسلحة إلى داخل سوريا. واستناداً إلى المقابلات التي أجريناها، ظهر اتجاهاً ناشئاً يثيران القلق على نحو خاص:

المخاطر في المناطق الخاضعة لسيطرة 'قوات سوريا الديمقراطية'،^{٣٥}

من المرجح للغاية أن يواجه المدنيون مخاطر على المدى القريب والمدى البعيد في المناطق الخاضعة لسيطرة 'قوات سوريا الديمقراطية' التي يتكوّن معظمها من مقاتلين أكراد تدعمهم الولايات المتحدة ويسيّطرون على مناطق في شمال شرق محافظتي الحسكة والرقة وأجزاء من محافظة حلب. وقد قيل لنا إنّ هناك خطرين رئيسيين فيما يتعلق بالفضائح الجماعية، ألا وهما: (١) الاشتباكات الحالية مع القوات التركية في عفرين، (٢) والتوترات الناشئة مع السكان المحليين من العرب السنة، والتي يمكن أن تؤدي إلى اندلاع الاشتباكات أو ظهور دعم محلي للجماعات المتطرفة.

عفرين: عفرين مدينة تقع على الحدود التركية في محافظة حلب في شمال شرق سوريا، وأغلب سكانها من الأكراد. وتخضع عفرين حالياً لسيطرة 'قوات سوريا الديمقراطية'، وذراعها الأمني 'وحدات الحماية الشعبية'. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، شنت القوات التركية عمليات هجومية ضد 'قوات سوريا الديمقراطية' في عفرين. ووفقاً لما ذكرته الأمم المتحدة، وجد ٣٠٠,٠٠٠ من المدنيين أنفسهم محاصرين وسط القتال العنيف الدائر بين ما أصبح الآن طائفة واسعة من الجهات الفاعلة المسلحة التي لم يتخذ أيّ منها خطوات

من حماة كانوا قد لجأوا إلى القنصلية السورية في إسطنبول طلباً للعودة إلى بلادهم، وحصلوا على ضمانات بعدم تعرّضهم للأذى في حال عودتهم، إلا أنّهم اعتقلوا بعد أسبوع من عودتهم إلى سوريا. وبعد ثلاثة أسابيع من اعتقالهم، سلّمت جثثهم إلى ذويهم.

وذكر لنا من أجرينا المقابلات معهم أنّهم لا يشعرون بأنّ هناك أيّ انخفاض ملحوظ في استخدام النظام السوري لهذه الممارسات. ونتيجة لذلك، يفرّ الناس إلى خارج سوريا خوفاً من الاعتقال، ويخشون العودة إلى البلاد لذات السبب. وفي الوقت نفسه، تكتم هذه الممارسات أي أصوات معارضة داخل البلاد أو خارجها، إذ يخشى المعارضون أن تعرّض أسرهم في سوريا للأذى انتقاماً منهم على مجاهرته بالمعارضة. ولعلّ أحد أهداف النظام من استخدام هذه الممارسات، ولا سيما استهداف المجتمع المدني والمعارضين السياسيين، هو محاولة إضعاف المعارضة والحيلولة دون إعادة تشكيلها في المستقبل.

المخاطر التي يواجهها المدنيون في المستقبل

يواجه المدنيون مخاطر إضافية تتجاوز التهديد المباشر الذي يتعرّضون له في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. فالصراع في سوريا يدخل مرحلة جديدة. ومع تغيّر الديناميات على الأرض، تتهيأ ساحة الصراعات التي ستشهدها سوريا في المستقبل، بما تنطوي عليه من مخاطر وقوع الفضائح الجماعية. ويتعيّن على المجتمع الدولي أن يستوعب هذه الديناميات، وأن يسعى إلى وضع استراتيجيات بهدف التخفيف من حدّة المخاطر الناشئة. وتشمل هذه الديناميات ما يلي: (١) انتشار الجماعات المسلحة، (٢) والانقسام الفعلي للبلاد إلى أجزاء تحكمها جهات مختلفة - بما في ذلك دول أخرى متورطة في النزاعات

جيوب أخرى في مناطق حول دمشق، بما في ذلك الغوطة الشرقية. ولا يزال للجماعات المتطرفة، بما في ذلك بقايا تنظيم 'داعش'، وجود في أجزاء من البلاد.

^{٣٥} لا تخضع مناطق البلاد الخارجة عن سيطرة النظام لجهة واحدة. حيث تسيطر 'قوات سوريا الديمقراطية'، التي يتكوّن معظمها من مقاتلين أكراد تدعمهم الولايات المتحدة الأمريكية، على مناطق في شمال شرق محافظتي الحسكة والرقة وأجزاء من حلب وبعض ضواحي دمشق وعفرين. وتسيطر القوات التركية والموالين لها على منطقة درع الفرات، وهناك جيوب خاضعة لسيطرة المقاومة في محافظات إدلب وحماة وحمص، فضلاً عن

كافية لحماية المدنيين^{٣٦}. ويُعتقد أنّ القتال سيستمر إلى أن تتأكد تركيا من أنها حققت ما يكفي من السيطرة الإقليمية لوضع حد لما تراه تطلعات توسعية من جانب 'قوات سوريا الديمقراطية'.

التوترات مع السكان المحليين من العرب السنة: تتصاعد حدة التوترات بين 'قوات سوريا الديمقراطية' التي يتكون أغلبها من الأكراد والمجتمعات المحلية غير الكردية في مناطق مثل الرقة التي يتكوّن أغلب سكانها من الغرب السنة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى نشوب صراعات في المستقبل. ومن المحتمل أيضاً أن تستغل الجماعات المتطرفة الشعور بالظلم لدى السكان المحليين لكسب الدعم لتمرّد مسلّح في المستقبل، بما في ذلك احتمالية عودة تنظيم 'داعش' للظهور في المناطق الخاضعة لسيطرة 'قوات سوريا الديمقراطية'. ومن بين الأسباب وراء هذا الشعور بالظلم: تهميش دور العرب السنة في الإدارة المحلية وضعف تمثيلهم السياسي؛ والتجنيد الإجباري للرجال والشباب العرب السنة في صفوف 'قوات سوريا الديمقراطية'؛ وسوء معاملة العرب السنة الذين يُتصوّر أنّهم كانوا من مؤيدي تنظيم 'داعش'.

المخاطر التي يشكّلها النظام في المستقبل

إنّ بذور الانتفاضات والصراعات التي ستشهدها سوريا في المستقبل تتجلى واضحة للعيان اليوم. وتشمل العوامل التي يمكن أن تغذي التوترات والصراعات في المستقبل تفشي الإفلات من العقاب، ومخاطر وقوع جرائم قتل انتقامية، والشعور بالاستياء بسبب فقدان الممتلكات وما يتصل بذلك من التغييرات التي تفرضها الحكومة في التركيبة السكانية، وانهيار الاقتصاد، وتدمير البنية الأساسية.

ويشير التغيّر الذي يبدو أنّه يجري حالياً في التركيبة السكانية في سوريا مخاوف جمّة. وكما لاحظت الأمم المتحدة فإنّه "لا يجوز للمدنيين البقاء في ديارهم باستثناء من تُتاح له فرصة إعلان ولائه للحكومة في إطار عملية مصالحة. وبوجه عام، يبدو أن عمليات الإجلاء التي تحدثت في شتى أنحاء البلد ترمي إلى إدخال تغييرات على التركيبة السكانية السياسية في الجيوب المحاصرة سابقاً من خلال إعادة تشكيل قواعد الدعم السياسي وتعزيزها"^{٣٧}. وكثيراً ما تكون التركيبة السكانية السياسية على أساس خطوط الانقسامات الطائفية، ويتضرّر السكان العرب السنة في المجتمعات الفقيرة من ذلك على نحو غير متناسب. ويبدو أنّ عمليات التهجير الجارية، إلى جانب عمليات مصادرة ممتلكات المشرّدين داخلياً الذين كانوا يعيشون في تجمعات سكنية غير رسمية ووضع العراقيين أمام محاولة المشرّدين داخلياً واللاجئين المحافظة على حقوق الملكية القانونية الخاصة بهم، تأتي في إطار استراتيجية تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية على نحو يتأثر به في المقام الأول العرب السنة. ووردت تقارير تفيد بأنّ النظام الحاكم منح بعضاً من الأراضي التي استولى عليها للموالين للنظام ورجال الميليشيات الأجنبية كغنائم حرب. وكانت المجتمعات المحرومة من الملكية بمثابة العمود الفقري للانتفاضة السورية وما تلاها من معارضة مسلحة للنظام، ومن المرجح للغاية أن تؤدي الدور نفسه في المستقبل.

ويتأثر العرب السنة أيضاً بدرجة كبيرة من التجنيد القسري للرجال الذين تبلغ أعمارهم بين ١٨ و٤٥ عاماً. ففي إطار اتفاقات المصالحة التي يبرمها نظام 'الأسد' في المناطق التي كانت خاضعة للمعارضة، يجنّد النظام الرجال في صفوف الجيش أو الشرطة أو الميليشيات الموالية للنظام. وتنجم عن ذلك توترات بين المجتمعات المحلية والنظام الحاكم. وكما قال أحد الأشخاص: "إذا

^{٣٦} انظر [بالإنكليزية]:

Remarks of Assistant Secretary-General for Humanitarian Affairs Ursula Mueller to the UN Security Council, January 30, 2018, <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SyriaSCStatementAsDelivered.pdf>.

^{٣٧} مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية"، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/36/55، ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧.

لم تعتقلك الحكومة، ستجندك". ويقول بعض من التقيناهم إن الحكومة في حاجة إلى مقاتلين من ناحية، وأنها تسعى إلى إيجاد جماعات سكانية أكثر تقبلاً لحكم النظام من ناحية أخرى. ومن ثم فإن مقتل الجنود على جبهات القتال نتيجة يراها النظام مرغوباً فيها، لأنها تعني القضاء على معارضين محتملين للنظام في المستقبل. ويُعتقد أن عملية التجنيد ستزيد من الشعور بالظلم تجاه الحكومة.

وأشار الكثيرون إلى أن السوريين أصبح لهم الآن صوتاً لم يكن له وجود من قبل - فقد أصبح الناس يعرفون كيف يحتجون وأثبتوا أنهم يفعلون ذلك بصرف النظر عن القمع الوحشي ومحاولات النظام الحاكم استخدام الاعتقال كوسيلة لردع المعارضة. فقد تمزق النسيج الاجتماعي الذي كان قائماً في السابق - ومن بين بقايا ذلك النسيج، قد تنشأ في المستقبل دعوات للتغيير وتحقيق الرخاء الاقتصادي. وكما قال أحد الرجال: "إذا لم يتمكن الناس من إطعام أطفالهم، سيرفعون أصواتهم احتجاجاً على ذلك". ولا يوجد ما يدعو إلى الاعتقاد بأن النظام الحاكم سيستجيب إلى أي دعوات للتغيير تُطلق في المستقبل بأسلوب يختلف عن استجابته لما كتبه مجموعة من الأطفال على أحد الجدران في شباط/فبراير ٢٠١١.

سُبُل المضي قُدماً

لا يوجد حل سهل للصراع في سوريا، غير أن هناك مبدئين يتعيّن التقيد بهما، ألا وهما: أنه ينبغي ألا يقع المدنيون ضحايا لجرائم وحشية جماعية، وأن ارتكاب أفعال من هذا القبيل في إطار استراتيجية حربية ينبغي ألا يُقابل بالتساهل من جانب المجتمع الدولي. وإلى الآن، فشلت الجهود الدولية المبذولة من أجل وضع حد للفظائع المرتكبة وتيسير التوصل إلى حل سلمي للصراع هو الفشل، أو افتقرت الإرادة السياسية الصادقة، أو تعرضت

للعرقلة في مجلس الأمن في الأمم المتحدة، من جانب روسيا في المقام الأول. وفي الوقت الذي تتواصل فيه المفاوضات السياسية، لا يجري تنفيذ أي استراتيجية دولية لحماية المدنيين. ويتسم كلا النهجين - محاولة إنهاء الصراع، ومحاولة دعم المدنيين وحمايتهم ما دامت الحرب مستمرة - بأهمية بالغة، ويكمل كل منهما الآخر. وقد واصلت حكومة 'الأسد' ارتكاب الفظائع، بل وكثفت من ذلك، في الوقت الذي كانت تشارك فيه في مفاوضات تهدف إلى إنهاء الصراع. وتشير الأحداث إلى أن 'الأسد' ينفذ استراتيجية تنطوي على فرض شروط للمفاوضات وإلهاء المجتمع الدولي ببعض التنازلات العابرة، في الوقت الذي يرتكب فيه الفظائع لغرض تهيئة ظروف موالية على الأرض وتأمين بقاء النظام الحاكم.

ومن أجل حماية المدنيين، نحتاج إلى تحليل أفضل لديناميات الصراع في سوريا ودوافع الجناة. وكما أشار مركز 'سايمون - سكوت' في الشهادة التي أدلى بها في عام ٢٠١٦ أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب في الولايات المتحدة، يبدو أن الاستجابة الدولية حتى الآن تستند إلى افتراضات خاطئة بشأن الإجراءات وردود الفعل المحتملة من جانب القيادة السورية ودوافع إيران وروسيا ومصالحهما، فضلاً عن نفوذهما لدى نظام 'الأسد'^{٣٨}. وفي هذا الصدد، تساءل كثيرون ممن تحدثنا إليهم عما إذا كانت روسيا، التي طالما وُصفت بأنها تتحكم في النظام الحاكم، تتمتع فعلاً بذلك النفوذ. وفضلاً عن ذلك، لا تنظر روسيا إلى حماية المدنيين كعامل ينبغي أن تأخذه في الاعتبار في حسابات مصالحها في سوريا. وكما أشار مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فإن "عبارة 'مناطق تخفيف التصعيد' التي قدّمها الروس باتت تذكرنا بما كان يُطلق عليه 'المناطق الآمنة' في البوسنة، والتي ثبت أنها كانت

<https://humanrightscommission.house.gov/events/hearings/syria-s-humanitarian-crisis-what-more-can-we-do>

^{٣٨} انظر [بالإنكليزية]:

Naomi Kikoler, "Syria's Humanitarian Crisis: What More Can We Do?" testimony before the Tom Lantos Human Rights Commission, September 23, 2016.

بعيدة كل البعد عن الأمان"^{٣٩}. وتأتي أفعال روسيا، بدعمها للغارات الجوية ضد السكان المدنيين ومشاركتها فيها، على النقيض من الجهود التي تبذلها من أجل أن يراها العالم شريكاً موثقاً يعمل من أجل حماية المدنيين.

وبعد مرور سبعة أعوام على بدء الصراع، لم نعد نتكلم عن الإنذار المبكر باحتمال وقوع جرائم الفظائع الجماعية. ونحن نعرف من حالات أخرى أنّ عدم اتخاذ الإجراءات المناسبة في وقت مبكر يسهم في تضيق نطاق الخيارات السياسية المتاحة. ومع استمرار الصراع في سوريا، صار منع النظام الحاكم وغيره من ارتكاب فظائع جماعية جديدة في البلاد يشكّل تحدياً أكبر، وارتفعت التكاليف السياسية والمالية للاستمرار في بذل جهود في هذا الصدد، وتضاءلت الفعالية المحتملة لهذه الجهود.

ولا يعني ذلك أنّه لم نعد هناك خيارات متاحة. فكما أشرنا في عام ٢٠١٦:

"لا توجد خيارات سهلة للتصدي للأزمة في سوريا. غير أنّ ذلك صحيح أيضاً في جميع الحالات التي تُرتكب فيها فظائع جماعية. ولا يمكننا أن نسمح لضيق الأفق أو الافتقار إلى تقييم جاد لجميع الخيارات أن يسهما في استمرار ارتكاب الفظائع الجماعية. ويجب أن يُنظر جيداً في جميع الخيارات المتاحة، وأن يتواصل تقييم الفعالية المحتملة لتلك الخيارات دون انقطاع. ومع تغيّر الأوضاع على الأرض، يمكن أن تنشأ أو تنتهي فرص استخدام استراتيجيات بعينها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الحكومات

والجهات المحلية الفاعلة. وفي الوقت الذي نناقش فيه، عن حق، التكاليف والمخاطر المتصورة التي ينطوي عليها اتخاذ إجراءات أكثر حزمًا لحماية المدنيين، يجب علينا أن نوازن بين تلك التكاليف والمخاطر وبين التكلفة التي نعي جيداً أنّ عدم اتخاذ أي إجراءات أو اتخاذ إجراءات غير كافية سوف ينطوي عليها، ألا وهي: مصرع مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء وتدمير البنية الأساسية المدنية في البلاد بأسرها إلى درجة أنّ ملايين السوريين الذين تعرّضوا للتشريد بالفعل سينقطع تماماً أملهم في العودة إلى ديارهم"^{٤٠}.

ويجب النظر في وضع استراتيجية شاملة تنطوي، عند الاقتضاء، على مجموعة كاملة من التدابير القسرية وغير القسرية بهدف حماية السكان المدنيين من الفظائع الجماعية. ويجب تعزيز اتباع استراتيجية سياسية مشتركة تتوافق مع تطور التهديدات التي يواجهها المدنيون السوريون. ويعدّ بذل الجهود الدبلوماسية النشطة مع الأطراف المتحاربة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية أمراً لا غنى عنه، حتى في الأوقات التي يبدو فيها أنّ التوصل إلى تسوية سلمية للصراع أمر بعيد المنال.

وتتيح نُهج العمل غير العسكرية، إذا ما تهيأت تنفيذها بالكامل، إمكانية توفير مواد الإغاثة التي لا غنى عنها للمدنيين الذين يواجهون خطر الفظائع الجماعية. وتشمل هذه النُهج الجهود الدبلوماسية المتعددة الأطراف، واتفاقات وقف إطلاق النار، وطائفة متعددة من وسائل الحماية الذاتية التي يمكن أن يستخدمها المدنيون. وقد جرّبت جميع هذه النهج في سوريا وحققت نجاحات عابرة

^{٤٠} انظر [بالإنكليزية]:

Naomi Kikoler, "Syria's Humanitarian Crisis: What More Can We Do?" testimony before the Tom Lantos Human Rights Commission, September 23, 2016,

<https://humanrightscommission.house.gov/events/hearings/syria-s-humanitarian-crisis-what-more-can-we-do>.

^{٣٩} مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "مفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يبحث على التحرك دولياً إزاء تفاقم أعمال العنف في سوريا"، بيان صحفي، ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٨، متاح عبر الرابط:

<https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22647&LangID=A>.

قصيرة الأجل. وكما ارتأت 'فرقة العمل غير الحزبية المعنية بمنع أعمال الإبادة الجماعية' في عام ٢٠٠٨، فإنّ "التهديد ذا المصدقية باتخاذ تدابير قسرية، بما في ذلك استخدام القوة في نهاية المطاف، يُنظر إليه على نطاق واسع باعتباره عنصراً مكملاً ضرورياً لنجاح جهود الدبلوماسية الوقائية"^{٤١}. وأردفت فرقة العمل محذرة من أنّه "ما لم تكن التهديدات ذات مصداقية حقيقية، ينبغي بوجه عام تجنّب اللجوء إليها".

ولسوء الحظ، فإنّ تهديدات المجتمع الدولي في سوريا كانت في معظم الأحوال إمّا غائبة أو جوفاء. وقد أوجد ذلك وضعا حذرت فرقة العمل من إمكانية نشوئه، إذ إنّ "الخطاب العنيف للهجة الذي يتمخض عن إجراءات واهنة [...] يرسل رسالة واضحة بالضعف للجناة المحتملين، ويضر بمصدقية الولايات المتحدة عموماً. ويجب على القائمين على وضع السياسات أن يدرسوا بجدية ما هم على استعداد لأن يفعلوه من أجل منع ارتكاب الفظائع الجماعية أو وضع حد لها قبل الخروج إلى العلن بتصريحات جريئة من هذا القبيل"^{٤٢}. وكما أشار أحد الخبراء، فقد اختبر النظام الحاكم أكثر من مرة عزم المجتمع الدولي على وقف ارتكاب الفظائع الجماعية ضد المدنيين، باستخدام الغاز المسيل للدموع أولاً، ثم الرصاص، ثم البراميل المتفجرة، والآن بالأسلحة الكيميائية. وفي كل مرة تقريباً، تمكّن النظام من استخدام هذه التكتيكات دون أن يواجه عواقب تُذكر، إن كانت هناك عواقب على الإطلاق.

ويبدو أنّ هناك قلة قليلة في المجتمع الدولي على استعداد للدخول في المناقشات الصعبة بشأن طائفة من الخيارات، بما في ذلك استخدام القوة، من أجل حماية المدنيين في سوريا، والتي يمكن أن ينطوي بعضها على مخاطر جدية غير مقصودة. بيد أنّنا بحاجة إلى إجراء هذه المناقشات إذا كنا نريد أن نزيد من تكلفة ارتكاب الفظائع الجماعية وأن نحدّ من قدرة الجناة على استهداف

المدنيين من خلال إضعاف قدرتهم على استهداف المجتمعات المستضعفة. ومن المهم أن يكون أطراف المناقشة محدّدين في اللغة التي يستخدمونها، وبشأن ما يأملون في تحقيقه من العمل العسكري والكيفية التي ستحقّق بها الاستراتيجيات المتوخّاة ذلك الهدف. غير أنّ أيّاً من هذه الخيارات، منفرداً أو بالاقتران مع غيره، ليس دواءً شافياً من كلّ العلل. فقد ساعدت الغارات الجوية التي شنّتها الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٧ على منع استخدام غاز السارين في هجمات جديدة، غير أنّ المطار العسكري الذي استهدفته تلك الغارات كان في اليوم التالي نقطة انطلاق لحملة قصف جوي عنيفة أدّت إلى وقوع قتلى في صفوف المدنيين. وتبرز هذه التجربة التحدّي المتمثل في أنّه في الوقت الذي يغيّر فيه الجناة تكتيكاتهم، لا يكون المجتمع الدولي في كثير من الأحيان على استعداد لتعديل ردّ فعله من أجل حماية المدنيين من التهديدات الجديدة على الأرض. وبالمثل، فثمة حاجة إلى النظر في جميع الأدوات المتاحة إذا كنا نرغب فعلاً في التأثير في حسابات الأطراف التي تمُدّ يد العون إلى النظام الحاكم وتشجعه، وهي في المقام الأول روسيا وإيران والميليشيات التابعة للأخيرة.

ويشكّل ارتكاب الفظائع الجماعية في سوريا تهديداً جدياً للمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة وغيرها من الحكومات. فبالإضافة إلى العواقب الإنسانية، أدّى الصراع في سوريا إلى تدفقات ضخمة من اللاجئين، وشكّل صعوبات جمّة أمام حلفائنا، وقوى شوكة خصومنا، وقدّم لجهات مثل تنظيم 'داعش' الملاذ الآمن، وهيأ الظروف لمزيد من التطرف في المستقبل. وجميع هذه النتائج تشكّل تهديداً لأمننا. ولن يُسفر التقاعس عن اتخاذ ما يلزم من إجراءات للتصدي لاستهداف المدنيين سوى عن زيادة عدد الضحايا،

^{٤٢} المرجع نفسه.

^{٤١} انظر [بالإنكليزية]:

Madeleine K. Albright and William S. Cohen, *Preventing Genocide: A Blueprint for U.S. Policymakers* (Washington, DC: Genocide Prevention Task Force, December 7, 2008) 69.

وتقويض أي حل دائم للصراع، ومن ثمّ زيادة التهديدات التي يواجها أمن المنطقة ويواجهها أمننا القومي.

وفي وجه المخاطر المتزايدة التي تتهدّد المدنيين، وإذ ندرك أنّ العالم يبدو غير مستعد للدخول في المناقشات الصعبة بشأن كيفية توفير الحماية المادية للمدنيين، سلّط من تحدثنا إليهم الضوء على بعض المجالات التي يتعين التركيز عليها، ألا وهي: (١) إيلاء الأولوية لتنفيذ الخيارات غير القسرية لحماية المدنيين في إدلب والغوطة الشرقية، (٢) والإفراج عن المعتقلين تعسفياً والكشف عن مصير من تعرضوا للاختفاء القسري وأماكن وجودهم، (٣) وتوفير الدعم المستمر للمجتمع المدني في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة وخارج سوريا، (٤) وتعزيز الجهود المبذولة من أجل مساءلة الجناة.

الحماية: ناشد السوريون الذين تحدثنا إليهم المجتمع الدولي بأن يفعل كل ما بوسعه من أجل حماية السكان الأكثر تعرّضاً للخطر في إدلب والغوطة الشرقية. ويشمل ذلك (١) الضغط على الأطراف الضامنة لمناطق تخفيف التصعيد - أي روسيا وتركيا وإيران - بما في ذلك من خلال التهديد باتخاذ التدابير القسرية واتخاذها بالفعل، لإجبار الحكومتين السورية والروسية على الالتزام ببنود الاتفاقات وبقرار مجلس الأمن الأخير الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار، (٢) ودعوة البلدان المجاورة لسوريا إلى فتح حدودها أمام السوريين الفارين من الهجمات، (٣) وممارسة الضغوط من أجل السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات المحلية المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها. وأشار كثيرون إلى أنّ تركيا، التي تعمل حالياً على إنشاء نقاط للمراقبة في إدلب، تمثيلاً مع بنود اتفاق تخفيف التصعيد، قد تكون قادرة على المساعدة في حماية المدنيين - غير أنّ حماية المدنيين ليست من المصالح التي يسترشد بها السلوك التركي في إدلب، كما أنّ أيّ إجراءات تتخذها تركيا من أجل تحقيق ذلك لها مخاطرها. ونتيجة لذلك، قوبلت التقارير التي أفادت بأنّ تركيا قد تنشئ منطقة عازلة على طول الحدود السورية-التركية بردود أفعال متباينة. فقد أشار البعض إلى أنّ منطقة مشابهة، وهي منطقة درع الفرات في شمال شرق البلاد، وفرت الحماية للمدنيين وبعض الجهات

العاملة في تقديم المساعدات الإنسانية هناك. وفي ذات الوقت، أثّرت بعض المخاوف بشأن ما إذا كانت المنطقة العازلة الجديدة ستستخدم من أجل دفع اللاجئين السوريين في تركيا إلى العودة مجدداً إلى سوريا - بالمخالفة للقانون الدولي - وأنّ المدنيين قد لا يتمتعون بحماية كافية من الهجمات.

الاعتقال: أكّد كل من تحدثنا إليهم على أنّ المجتمع الدولي بحاجة إلى تسليط الضوء على معاناة المعتقلين والمختفين قسرياً. وغني عن الذكر أنّ أسرهم تتلهف للحصول على معلومات عمّا إذا كانوا على قيد الحياة أم لا. وأكّد من تحدثنا إليهم أهمية إيلاء الأولوية للإفراج عن المعتقلين في المفاوضات الدولية والمبادرات الثنائية مع النظام الحاكم، وتوفير المعلومات للأسر عن أماكن وجود ذويهم. وهناك أدلة دامغة على أنّ النظام الحاكم مسؤول هذه الانتهاكات. وسوف يساعد بذل المزيد من الجهود من أجل توثيق أوامر المسؤولين السوريين والإجراءات التي يتبعونها إزاء المعتقلين في وضع الأساس لمساءلتهم في المستقبل، ويمكن أن يسهم في الضغط على النظام الحاكم في المفاوضات كي يستجيب إلى نداءات عائلات المعتقلين بالإفصاح عن أوضاعهم. وهناك تكتيكات أخرى يمكن أن تسهم في الضغط على النظام أيضاً مثل كشف الولايات المتحدة عن صور سرية بالأقمار الصناعية تبيّن إنشاء محرقة مزعومة للجثث في سجن صيدنايا.

المساءلة: كان جميع من تحدثنا إليهم من السوريين واضحين للغاية في أنّهم لا يرون أنّ تدابير المساءلة يمكن أن يكون لها أثر رادع على التكتيكات الحالية التي يتبعها النظام الحاكم. ومع ذلك، فقد أكدوا جميعاً على الحاجة إلى المساءلة وإلى وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب المستشرية في سوريا. وذكروا أيضاً أنّ المساءلة يمكن أن تكون بمثابة رادع يمنع ارتكاب المزيد من الفظائع في المستقبل. وأعرب العديد من المدافعين السوريين عن حقوق الإنسان عن استيائهم من أنّه رغم التوثيق الكثيف للفظائع التي ارتكبتها نظام 'الأسد'، فإنّ آفاق المساءلة سواء داخل سوريا أو خارجها تبدو معدومة. وقد أصيب العديد منهم بالإحباط بسبب خيبة

توقعاتهم بشأن ما سيسفر عنه عمل آلية التحقيق الدولية المستقلة. وذكر بعضهم أنه قد يكون من الممكن إقامة دعاوى قضائية في المناطق الخاضعة لسيطرة 'قوات سوريا الديمقراطية' ضد الجناة على المستوى المحلي، بما في ذلك فيما يتعلق بالأعمال التي ارتكبتها النظام الحاكم أو تنظيم 'داعش' أو جماعات المعارضة المسلحة. وأعرب أغلب من تحدثنا إليهم عن أملهم في أن تُسفر الدعاوى القضائية المقامة في أوروبا، ولا سيما في إسبانيا وألمانيا، عن صورة ما من صور العدالة، وأن تساعد على إنشاء سجل تاريخي للفظائع المرتكبة. وحثوا المجتمع الدولي على مساعدة الحكومتين الإسبانية والألمانية في جهودهما المبذولة من أجل التحقيق في الجرائم وملاحقة الجناة - بما في ذلك غيابياً - في القضايا التي لم يُلقَ فيها القبض على الجناة. وتشمل المساعدة في هذا السياق تقاسم أفضل الممارسات في ملاحقة القضايا من هذا النوع، والمعلومات عن أماكن الجناة المعروفين حتى يمكن إحراز تقدم في الدعاوى.

وأبرز بعض من تحدثنا إليهم أيضاً ضعف التركيز الدولي على دعم المبلغين والمنشقين والشهود. إذ أن من كشفوا - في مواجهة خطر بالغ على حياتهم وحياتهم عائلاتهم - عن أهوال الفظائع الجماعية التي ارتكبتها نظام 'الأسد' ومن سيشهدون في الدعاوى المقامة بشأن الجرائم المرتكبة يواجهون تحديات فريدة من نوعها. فمن الممكن أن يستهدفهم مسؤولو النظام الحاكم العاملون خارج البلاد، وهم يواجهون مستقبلاً محفوفاً بالمخاطر إذا كانوا لم يحصلوا على وضعية اللاجئين، ويواجه بعضهم مصاعب مالية بالنظر إلى أنهم غير قادرين على العمل لأسباب عديدة، منها التهديدات التي يتعرضون لها وصدمة المحنة التي مروا بها. ويحمل أولئك الأشخاص على عاتقهم عبء السعي لتحقيق العدالة للسوريين، ولذلك يتعيّن توفير الحماية المادية لهم ومنحهم اللجوء وتعزيز قدرتهم على كسب الرزق.

دعم المجتمع المدني المحلي وحمايته: إنَّ السوريين أنفسهم هم خط الدفاع الأساسي عن المجتمعات المحلية، وهم الذين يعملون من أجل توفير المساعدات التي تنقذ للأرواح والحفاظ على استمرار تقديم الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. ويعمل السوريون أيضاً على بناء وتعزيز مجتمع مدني لم يكن وجود في ظل نظام 'الأسد'، لكنه يزدهر الآن في مناطق المعارضة، مدعوماً في معظم الأمر من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي. وتقدّم جماعات المجتمع المدني التدريب الإعلامي للصحفيين المستقلين، وتضطلع بمشاريع من أجل تمكين المرأة ورصد حقوق الإنسان، وهذه ليست سوى أمثلة قليلة على الخدمات التي تقدمها. ولا يزال المجتمع المدني صامداً رغم أن أوساط الحكومات المانحة تشهد تصاعد نبرة تقول بأنَّ الجماعات المتطرفة تسيطر بالكامل على مناطق المعارضة. ويساعد نشطاء المجتمع المدني في حماية المجتمعات المحلية المستضعفة، ويتعرضون لمخاطر شديدة بالاعتقال والتعذيب والقتل حال نجاح النظام في استعادة السيطرة على المناطق التي تسيطر المعارضة.

وفي الوقت الحالي، يخشى أولئك النشطاء من أن انتشار التصور بشأن سيطرة الجماعات المتطرفة على مناطق المعارضة قد يؤدي إلى توقف المانحين عن دعم أنشطتهم. ومن ثمّ، فقد طلب من تحدثنا إليهم منهم "ألا نتخلى عنهم". وأوصوا بأن يستمر المجتمع الدولي في توفير التدريب والدعم المالي حتى يتمكنوا من مواصلة عملهم الذي كثيراً ما يكون لازماً لإنقاذ الأرواح. وأشاروا إلى أن دعم جهودهم هو أحد وسائل تقوية ساعد السوريين المستضعفين وحماية السوريين من الجماعات المتطرفة، حيث تمكّن المجتمع المدني من القيام بدور رادع في مواجهة الجماعات المحلية المسلحة مثل 'هيئة تحرير الشام'^{٤٣}. وتواجه جماعات المجتمع المدني

^{٤٣} في قصف جوي في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨). وبالإضافة إلى ذلك، نجحت مديرية الصحة في إدلب، وهي تابعة للحكومة الانتقالية، في مصادرة

^{٤٣} على سبيل المثال، احتجت المجتمعات المحلية على محاولة 'هيئة تحرير الشام' إغلاق جامعة كفر تخاريم ونجحت في تحقيق هدفها؛ وحدث الأمر نفسه مع مستشفى السلام في معرة النعمان (مستشفى للولادة دُمرت لاحقاً

تحديات وتهديدات إضافية على أرض الواقع، وقال جميع من تحدثنا إليهم في هذا الصدد إن المساحة المتاحة لهم للعمل ستستمر في التضاؤل في حال سحب الدعم الدولي، وأن السوريين سيعانون في غياب العمل الذي يقومون به من أجل إنقاذ الأرواح.

الخاتمة

منذ سبعة أعوام، يشاهد العالم لحظةً بلحظةً أناساً يُستهدفون يومياً بأبشع الجرائم الممكنة - الاغتصاب الجماعي والتجويع الجماعي والاعتقال الجماعي والهجمات بالأسلحة الكيميائية والقصف الجوي.

وقد تغيرت حياة الملايين من البشر على نحو لا رجعة فيه. ومن الصعب أن ننظر إلى الوضع الحالي ولا نخلص إلى أن ذلك يمثل فشلاً كارثياً في التصدي لما يحدث من جانب المجتمع الدولي. وليس يوسع الدول أن تنكر أنها كانت تعرف ما يجري، ولا مجال للجدال بشأن هوية الجناة - فليست هناك حالة شهدت ارتكاب فظائع وحظيت بنفس القدر من التوثيق الدقيق الذي اضطلعت به الجهات الفاعلة المستقلة والتابعة للأمم المتحدة في سوريا.

ونحن في خارج سوريا نقف موقف المتفرجين على هذه الفظائع. وسيكون هناك الكثير لتتعلمه من هذه التجربة - عن العواقب غير المقصودة سواء التي تترتب على الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي أو التي تترتب على عدم اتّخاذها لأي إجراءات. غير أن الوقت الراهن يتطلب ما يتجاوز كثيراً حدود المناقشة الأكاديمية. ففي لحظة نرى فيها خطراً غير مسبوق بوقوع مزيد من الفظائع - لحظة يبدو فيها أن العالم قد حوّل انتباهه عن سوريا وأن الأزمة في ذلك البلد شارفت على الانتهاء - نعتقد أن المستقبل ربما يضم ما هو أسوأ للمدنيين السوريين. وفي هذه اللحظة، يتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده المبذولة من أجل حماية من هم أكثر

تعرّضاً للخطر في إدلب والمجتمعات المحاصرة، وأن يمارس ضغوطاً من أجل وضع حد لحالات الاعتقال وتوفير حماية أكبر للمجتمع المدني، وتعزيز المساءلة بهدف المساعدة على تحقيق العدالة للضحايا ووضع حد لثقافة الإفلات من العقاب التي أباحت لنظام 'الأسد' ارتكاب أعمال الإرهاب والقتل.

ولن تكون حماية المدنيين أمراً سهلاً، وستتحقق المكاسب في ذلك الصدد تدريجياً. غير أن البديل هو تدمير الشعب السوري وتفكيك الأسر ومعاناة غير مسبوقة ستؤثر على أجيال قادمة وعلى الأمن والأمان في المنطقة بأسرها.

وحتى الآن، لا تزال اليد العليا في هذا الوضع لنظام 'الأسد' - الذي يعتبر ملايين السوريين إرهابيين - والذي تعمّد في السابق استهداف المدنيين بجرائم وحشية ولن يتوقف عن ذلك. ولا يوجد في هذه الرواية أبطال كثيرون سوى بين صفوف الشعب السوري الذي يكافح من أجل البقاء، ويرجو من العالم ألا يتخلى عنه.

أدوية منتهية الصلاحية بقيمة ٢ مليون دولار أمريكي كان المنتفعون من الحرب يبيعونها، وأعدمتها حتى لا يتأذى الناس من استخدامها.

متحف ذكرى الهولوكوست بالولايات المتحدة الأمريكية هو نُصب تذكاري حي مكرّس للهولوكوست، يعمل من أجل حتّ المواطنين والقادة في جميع أنحاء العالم على مواجهة الكراهية ومنع وقوع أعمال الإبادة الجماعية وتعزيز الكرامة الإنسانية. ويُقدّم المتحف برامج التثقيفية الواسعة النطاق ويحقّق تأثيره على الصعيد العالمي بفضل سخاء التبرّعات التي يتلقاها من المانحين.



ushmm.org/connect

UNITED STATES
HOLOCAUST
MEMORIAL
MUSEUM 2025

100 Raoul Wallenberg Place, SW Washington, DC 20024-2126 ushmm.org